تحديات العمل الإنساني

عبد الحسين شعبان
بيروت

بقدر ما يثير الحديث عن "العمل الإنساني" مشاعر التعاطف والتضامن، في المجتمعات المتقدمة، فإنه في الوقت نفسه يثير الكثير من الهواجس والمخاوف لدى الأطراف المختلفة في منطقتنا، بما فيها الدول الكبرى والمنظمات الدولية الحكومية وشبه الحكومية، إضافة إلى الحكومات والجهات الرسمية، ولكل تبريراته وحججه، فالأولى تحاذر من محاولة الحكومات استثمارها وتوظيفها في الصراع السياسي وحجبها عن معارضيها ، والحكومات تخشى من استثمارها لأغراض خارجية بهدف التحكّم بمسار الصراع وتوجيهه، ومثل هذه الهواجس والمخاوف، جعلت الأطراف المختلفة تنظر أحياناً لمن يتوجّه للعمل الإنساني بعين الريبة والحذر، إنْ لم يكن الشك والاتهام أحياناً. وتندرج تحدّيات " العمل الإنساني"، في دراسات السلام وحلّ النزاعات وهو حقل مهم من حقول العلوم الاجتماعية الذي لم يأخذ حظّه مثل الاختصاصات الأخرى، على الرغم من أن منطقتنا الأكثر حاجة إليه، بسبب الأعداد الهائلة من النازحين واللاجئين وضحايا النزاعات الدينية والطائفية والإثنية والحروب والصراعات المسلحة، تلك التي تعاظمت أعدادها في ظلّ ارتفاع شأن العصبيات ما دون الدولة وما قبلها، الأمر الذي زاد من سوء الأوضاع المعاشية.

عمل انساني

وإذا كان العمل الإنساني مفهوماً في البلدان المتقدمة، ويتم توقيره واحترامه، فإنه في بلادنا ما زال يثير علامات استفهام مختلفة، فبعض الحكام لا يقيم وزناً له وللعاملين فيه، وبالمقابل لا يقيم الباحثون والأكاديميون والعاملون في هذا الميدان أي اعتبار لصنّاع القرار، وبدلاً من التصالح بين المواطن والدولة، وبين صاحب القرار والمواطن، ترى في أحيان كثيرة أن الهوّة تتّسع والفجوة تزداد بينهما، ناهيك عن سوء الأوضاع الإنسانية. لقد وضع القانون الإنساني الدولي قواعد عامة، إلّا أن المشكلة تواجه من يريد تطبيقه في ظلّ غياب وسائل التنفيذ، ناهيك عن عقبات السيادة التي تقف حجر عثرة أحياناً أمام المساعدة الإنسانية، بما فيها تقديم التسهيلات للعاملين في الحقل الإنساني. ومناسبة الحديث هذا، ورشة عمل مصغرة ومحدودة إلتأمت لعدد من الخبراء بدعوة من "مركز عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية" في "الجامعة الأمريكية في بيروت" لمناقشة فكرة أساسية تتعلّق بتحديات العمل الإنساني، في ظلّ تدهور الأوضاع الإنسانية في العديد من دول المنطقة، وتأثيراتها على العالم العربي ككل. فكيف السبيل إلى ذلك في ظل إشكاليات السيادة وما طرأ على مفهومها من تطور منذ مؤتمر هلسنكي لعام 1975 حول "الأمن والتعاون الأوروبي" الذي حضرته 33 دولة أوروبية وأمريكا وكندا، لاسيّما باعتماد قاعدة حقوق الإنسان والتدخل الإنساني كجزء من مسؤولية المجتمع الدولي في ظلّ انتهاكات سافرة وصارخة إلّا أن تطبيقات هذه المسألة تمّ توظيفها لأغراض سياسية من جانب القوى المتنفّذة، وخصوصاً الولايات المتحدة، بعد انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الاشتراكية، التي استخدمت "مبدأ التدخل الإنساني" في إطار ازدواجية المعايير وانتقائية السياسات، وكان نموذجها الصارخ " احتلال العراق". وشملت الحوارات ضرورة تمييز العمل الإنساني عن العمل السياسي والآيديولوجي، وإذا كانت مساعدة الضحايا هي الهمّ الأساس، فلا ينبغي النظر إلى خلفياتهم الفكرية وانحداراتهم الدينية وآرائهم ومعتقداتهم، وهذا يتطلب أيضاً إقامة علاقة متوازنة بين الحكومات والمعارضات، فالعمل الإنساني ليس من وظيفته الوقوف مع المعارضات مثلما لا يدخل في اختصاصاته معاداة السلطات، وإنما هدفه تأمين وصول المساعدات الإنسانية المادية والمعنوية للضحايا وللمناطق المنكوبة، وبالطبع سيكون من واجبه أيضاً الحفاظ على استقلاليته المالية والسعي لردم الهوّة بين العمل الإغاثي والعمل التنموي.

تكلفة باهظة

إن تكلفة تهرؤ النسيج الاجتماعي باهظة في بلادنا، خصوصاً باستمرار ظواهر التعصّب ووليده التطرّف، وإذا وصل هذا الأخير إلى السلوك فيصبح عنفاً باستهداف الضحايا بالتحديد، ويصير العنف "إرهاباً" إذا ضرب عشوائياً، وهنا ينبغي مواجهة مكامن العنف البشري بجميع أشكاله والبحث في سياسات تنموية بديلة عمّا هو قائم، لأن استمرار الحال على ما هو عليه سيؤدي إلى المزيد من تصدّع كيانية الدولة الوطنية، خصوصاً بتراجعها عن القيام بوظائفها الرئيسية، فضلاً عن صعود إرادات الجماعات السياسية وارتفاع سقف مطالبها في ظل الاستقواء بالميليشيات على حساب إرادة الدولة التي أخذت تتراجع. ولعل الكثير من البلدان العربية عاشت وبعضها لا يزال يعيش هذه الحال: اليمن وليبيا وسوريا وقبلها العراق والسودان والصومال وفلسطين بالطبع وإنْ كان الاحتلال هو السبب الأساسي وراء ذلك. وإذا كانت المنظمات الدولية لا تلبّي الحاجات الإنسانية، فإن معالجة الحكومات هي الأخرى ظلّت محكومة بالأجندات الخاصة والمشاكل الإدارية والبيروقراطية لأن المواطن ليس هو الأولوية لديها، وإنما الأمن ولاسيّما "أمن النظام"، فالأزمة ليست بالغذاء والدواء، بل بالأوضاع الإنسانية التي خلقتها وتأثيراتها الاجتماعية والنفسية على صعيد المستقبل لجهة السلام المجتمعي والدولي وقضايا العنف والإرهاب، الأمر الذي يقتضي لمن يريد التصدّي لمثل تلك المهمات تطمين مختلف الأوساط على عدم انحيازه لصالح هذا الفريق أو ذاك، حيث يتلخّص هدفه في الجانب الإنساني، وحينها يستطيع كسب ثقتها من جهة و ثقة المواطن من جهة أخرى .

□ باحث ومفكر عربي

مناسبة الحديث هذا، ورشة عمل مصغرة ومحدودة إلتأمت لعدد من الخبراء بدعوة من "مركز عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية" في "الجامعة الأمريكية في بيروت" لمناقشة فكرة أساسية تتعلّق بتحديات العمل الإنساني، في ظلّ تدهور الأوضاع الإنسانية في العديد من دول المنطقة، وتأثيراتها على العالم العربي ككل.

هل وُلِدت العلمانية في العراق؟

علي جبر دنبوس

العَلمانية (بفتح العين) وليس العِلمانية (بكسر العين). فالعَلمانية مشتقة من العالم والدنيوية Scularisemبينما الثانية مشتقة من العلم والاكاديمية Scientific و Academic. ولعل استعمال لفظ المصطلح (بكسر العين)، من قبل من يرفعون شعار العَلمانية، دليل أول على عدم فهم العَلمانية من قبل هؤلاء، وبالتالي ضبابية انتمائهم اليها. فمدلول العَلمانية لا يشير الى العِلم، بل الى العالم والى الدنيا والدنيوية. وهي الفكرة التي تأصلت في اوربا إبان الصراع ضد سلطة الكنيسة السياسية والتي كانت تقدم نفسها على انها تحكم بتفويض من السماء وليس بتفويض من الانسان الذي يعيش في هذا العالم وعلى هذه الارض. ولذلك فقد منحت العَلمانية لنفسها توصيف الانطلاق من معطيات العالم الارضي وليس انطلاقا من السماء، فصارت عَلمانية اي دنيوية اوارضية.

ليس كل من هولاديني هوعلماني

من الاخطاء الشائعة لدى الجمهور العراقي اعتقاد هذا الجمهور ان كل من لا يؤمن بالدين هوعَلماني. ولطالما وصف هذا الجمهور خطأ بالعَلمانية كل الانظمة السياسية والسياسيين وكياناتهم السياسية والتي لا تنتهج الدين كقاعدة في الادارة السياسية. فهناك فرق عظيم بين العَلمانية واللادينية. فقد تجد عَلماني مؤمن بدور الدين في المجتمع، وقد تجد من هومؤمن بالدين ولكنه غير مؤمن بدوره الاجتماعي. ولهذا السبب درج الكثيرون على عد كل من لا ينتمي الى الكيانات الاسلامية المشاركة في الحياة السياسية في عراق ما بعد 2003خطأ بالعلمانية.

العَلمانية لا تعارض الدين

يخطيء من يعتقد أن الفكرة العَلمانية هي فكرة اقصائية، تعادي الدين وتهدف الى الغائه. فالعَلمانية تحترم كل عقيدة ورأي واصحابها. وليس اوضح بهذا الصدد من مقولة الفيلسوف والكاتب الفرنسي (Voltaireفولتير)، والذي كان اشهر فلاسفة عصر الاصلاح ومن قادة الثورة الفرنسية الفكريين ومن المؤصلين للفكرة العَلمانية، والتي يقول فيها: (أنت لك رأي غير رأيي وانا سأدافع حتى الموت عن حقك في عرض رأيك). وفرنسا ما بعد الثورة الفرنسية التي حاربت الطغيان الكنسي، لم تلغ الكنيسة ولا الدين وحتى يومنا هذا. كما ان كل انظمة اوربا والغرب السياسية الحاضرة قد أخذت بفكرة العَلمانية، لكنها لم تلغ فكرة الدين ولم تعاد الاديان، بل تحترم الدين، بل ولكي انها ترعى مصالحه. ولحتى لا تعجز الكنائس عن أداء دورها الاجتماعي فقد وفرت دول اوربية عديدة مصادر مالية لرفد هذه الكنائس من خلال تشريع (الضريبة الكنسية). ففي دولة المانيا العَلمانية التي ينتمي مواطنوها بشكل رئيسي الى طائفتي (الكاثوليك) و(البروتستانت)، وحيث يسجل هذا الانتماء في الوثائق الشخصية لكل مواطن، تقوم دوائر الضرائب وبشكل تلقائي بحسم (ضريبة الكنيسة) التي ينتمي اليها هذا المواطن من راتبه كل شهر، والتي تتراوح نسبتها بين 8 الى 9 بالمئة من الراتب. وقد اصل الدستور الالماني هذا المكسب الكنسي وصاغه في المادة 140 منه. وكمثال على هذا الرفد المالي، فقد تدفق الى خزينة اتحاد (الكنائس الكاثوليكية) في المانيا وفقط في العام 2015ما مقداره (09.6) مليارد يورو. ولا يقتصر الامر على الرفد المالي فقط، بل ان الحق للكنائس بالنشر والاعلام وتأسيس رياض الاطفال والمدارس والجامعات والمستشفيات والمراكز الفكرية والثقافية. ومثال اخر يؤكد حقيقة عدم معادات العَلمانية للدين كون ان الحزب الحاكم الان في المانيا العَلمانية ولدورات برلمانية عديدة هواتحاد لحزبين مسيحيين المانيين هما: ((CDUو() :CSUالاتحاد الالماني المسيحي، والاتحاد الاجتماعي المسيحي) وبزعامة السيدة (مريكل). واللطيف في هذه المسئلة أن هذين الحزبين المتحدين هما في الاصل حزبان (كاثوليكيان)، في الوقت الذي تنتمي فيه السيدة (ميركل) والتي هي زعيمة هذا الاتحاد الى الطائفة (البروتستانتية). وكمصداق آخر على عدم اضطهاد اوعداء اوتضييق الدول العلمانية الاوربية على المؤمنين بالاديان، ان المسلمين الهاربين من بلدانهم الاصلية واللاجئين الى هذه الدول العَلمانية، وجدوا ويجدون الحماية والملاذ الامن في الدول العَلمانية التي تقيهم ملاحقات واضطهاد بلدانهم الاصلية بسبب انتماءاتهم الدينية والمذهبية. وهذه الدول العَلمانية تعج بالمساجد والجمعيات والروابط الاسلامية التي يؤسسها ويديرها المهاجرون المسلمون والذين يمارسون فيها كل نشاطاتهم الدينية بلا مضايقات، الا اذا تأكدت المؤسسات الرسمية من تطرف اوخرق هذه النشاطات للدساتير في هذه البلدان، اواقلاقها للسلم الاجتماعي، فانها سوف تقوم بما يحمي المجتمع اتجاه هذه النشاطات وبأجراءات قانونية عادلة لا تنطلق من رفض اومعادات.

العَلمانية لا تضع دين للدولة، لان الدولة ليس لها دين

يُوَصف فقهاء الدستور كيان الدولَة بانها (شخصية اعتبارية). أي أن الدولة هي ليست كيان شخص طبيعي، بل هي عبارة عن مجرد مؤسسات اعتبارية ينظم الدستور تأسيسها ووجودها، ويشغلها ويديرها أشخاص يمنحهم القانون صلاحيات وواجبات، ولأداء مهمتين وجدت الدولة اصلا لأدائهما، الا وهما: الخدمات والحماية. ولأن مواطني الدولة ينتمون الى اديان ومذاهب ويؤمنون بعقائد وافكار عديدة ومختلفة، فان واجب الدولة يحتم عليها ان لا تنتمي هذه الدولة الى أي دين اومذهب اوعقيدة، فهي ليست شخصا طبيعيا بل هي مؤسسات، ولأن ذلك سوف يتعارض مع واجب تأديتها لمهمتيها المذكورتين. فالذي يدير الدولة هوليس الشخص اوالعقيدة اوالدين اوالمذهب، بل هوالدستور الذي يخدم ويحمي جميع مواطني الدولة. والدستور هوعقد من صناعة بشرية وليس سماوية، ويتفق على قواعده واسسه مواطنو هذه الدولة، بما يضمن لكل واحد منهم حقوقه، ويستطيع هؤلاء المواطنون البشر تغيير هذا العقد كلما تطلبت حاجاتهم الى تغييره. بينما الاديان والمذاهب والعقائد جميعا وبلا استثناء يؤمن كل واحد منها بانه يملك الحقيقة التي (لا تتغير) وكل الاخرون لا يملكونها، ويعامل كل واحد من هذه الاديان اتباعه بغير ما يتعامل مع الذين لا يتبعونه، حتى وان ادعى هذا الدين اوتلك العقيدة بانها تتعامل مع الاخرين بالعدل والاحسان.

ردود الافعال لا يمكن ان تؤسس لفكرة العَلمانية في العراق

شهد اليسار واحزابه وكياناته في العالم وبالخصوص كياناته الماركسية، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في بداية تسعينات القرن الماضي، فراغا سياسيا ذاتيا ارتبط بزوال الدولة السوفيتية ونظامها السياسي، حيث كانت الدولة السوفيتية ونظامها السياسي يرفدان اليسار بالقوة على مختلف اشكالها، وفي كثير من الاحيان والمسائل كانت الدولة السوفيتية هي التي تحدد اتجاه البوصلة السياسية والفكرية لهذا اليسار. وقد شعر الكثيرون ممن كانوا ينتمون الى هذا اليسار بأن الساحة السياسية في العالم لم تعد تتسع لهم ولا يجدون فيها صدى لافكارهم. ولم يكن لهذا اليسار ان ينقلب على نفسه ليغير اتجاهه ويتنازل عن قيمه الفكرية والسياسية لينهار مثلما انهار الاتحاد السوفيتي. ولأملاء الفراغ السياسي الذي عاناه اليسار في المنطقة العربية فقد احتفظت العديد من الكيانات السياسية بهامش لوجودها. واتجه العديد من اليساريين للبحث عن مظلات تمكنهم من الوقوف تحتها بمضامين فكرية تسمح لهم (بالتنفس) الفكري وبهامش من حرية النشاط، وبأثواب ليست يسارية تماما ولكنها تحمل البعض من طابع والوان الفكر اليساري. فوجد هؤلاء في مظلة الديموقراطية عنوانا مقبولا ومظلة مريحة. والواقع ان الديموقراطية كقيمة لم تكن من اهداف اليسار، حتى وان قدمها بصياغات اخرى مثل (الديموقراطية الثورية) و(الديموقراطية المركزية). وسرعان ما شكل اليساريون كيانات تحمل اسم الديموقراطية كعنوان، حيث اكتظت الساحة العراقية بالروابط والجمعيات والاتحادات التي تحمل هذا العنوان ويديرها (حرس اليسار القديم). ولان هذه الكيانات لم تكن الديموقراطية هي هدفها الحقيقي وممارستها الواقعية، فانها لم تفلح في تأسيس تيار ديموقراطي حقيقي على الساحة العراقية، لان ردود الافعال لا تبني تيارات. ولعل التجربة المتعثرة للكيانات الدينية السياسية في عراق ما بعد 2003في الساحة السياسية وبسبب الاداء الحكومي المثخن بالرداءة، قد أدى الى النفرة الشعبية الواسعة تجاه هذه الكيانات السياسية وهوالذي حدا بالكثير من العراقيين الى (الكفر) بهذه الكيانات وبتوجهاتها السياسية والفكرية، ولكن كردة فعل لم تصنع بديلا، بل اختارت من (سوق الفكر) سلعة تقيت بها نفسها وتنفس بها عن حنقها. فكانت العَلمانية. ولكن فات على الكثيرين ممن يدعون الى العَلمانية ويتخذوها شعارا، ان العلمانية هي بالاساس ممارسة وفكرة وجدانية ولا تقتصر على الانخراط في جبهة مقابلة الى جبهة الكيانات الدينية السياسية، ليكفر هؤلاء بما لدى الكيانات الدينية من عقائد ورؤى وقيم. فالعلمانية لا تلغي الاخر ولا تعاديه ولا تحاربه، بل هي تحترم الاخر وتضمن له حقه في حرية الفكر والرأي. ولعل من ينشد العَلمانية في العراق ويتوق الى تحقيقها وخصوصا من اليساريين في امس الحاجة الى تحليل واستيعاب تجربة تاريخ العراق السياسي لينهار القريب. فمن الاخطاء الفادحة التي اقترفها اليسار الشيوعي في العراق والتي اضرته كثيرا، هي موقفه المعادي من الدين. فلقد نقل اليسار الشيوعي العراقي تجربة دول اوربا الشرقية بصراعها مع هيمنة الكنيسة هناك، ليطبقها على الارض الاجتماعية للعراق وليعادي بذلك الدين، ذلك لانه لم يجد طبقة عاملة (بروليتاريا) تكون هي مادة الصراع السياسي (الصراع الطبقي)، لان العراق بلد زراعي رعوي وفيه (طبقة وسطى) واسعة من موظفي الدولة. العَلماني هومن يؤمن وجدانيا ويمارس هذا الايمان في احترام وحماية حرية جميع الاراء والمعتقدات والاديان والمذاهب، ولذلك فقط فانه لا يضع للدولة دينا ولا يسمح للدين ان يتدخل في شؤون الدولة، لان الدولة لجميع هؤلاء. وهذه العلمانية لم تولد بعد في العراق.

ولم يكن لهذا اليسار ان ينقلب على نفسه ليغير اتجاهه ويتنازل عن قيمه الفكرية والسياسية لينهار مثلما انهار الاتحاد السوفيتي. ولأملاء الفراغ السياسي الذي عانامنه اليسار في المنطقة العربية فقد احتفظت العديد من الكيانات السياسية بهامش لوجودها. واتجه العديد من اليساريين للبحث عن مظلات تمكنهم من الوقوف تحتها بمضامين فكرية تسمح لهم (بالتنفس) الفكري وبهامش من حرية النشاط، وبأثواب ليست يسارية تماما ولكنها تحمل البعض من طابع والوان الفكر اليساري. فوجد هؤلاء في مظلة الديموقراطية عنوانا مقبولا ومظلة مريحة. والواقع ان الديموقراطية كقيمة لم تكن من اهداف اليسار، حتى وان قدمها بصياغات اخرى مثل (الديموقراطية الثورية) و(الديموقراطية المركزية).

المأبون تحت طائلة الحماية القانونية

أصيل ناهض
بغداد

لا يخفى على القارئ أن العراق مستهدف في تماسكهُ وأتحادهُ ليس كما يعتقد البعض بانه مستهدف أمنياً فقط بل أن الحقيقة صادمه وخبث النوايا مرامها زرع الكراهية والخوف من مبدأ الفرقة لا الوحدة بين أبنائه

يعرف المأبون :هو الرجل الذي يؤتى اي المصاب بداء الأبنه ومن أستحكم به هذا الداء .

تعريف أخر : هو الاتصال الجنسي بين ذكرين ومن يبيح ظهره للآخرين .

أي انها حالة فرضت نفسها وسيطرتها على ضعاف النفوس ومن هم سيئي الاخلاق وفاقدي التصرف والأدراك بحجم هذا الكارثة التي حلت بالمجتمع مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا الفعل الشنيع قد ينهي حياة مرتكبهُ وفاعلهُ بسبب الاعراف والتقاليد التي تربى عليها الجميع .

أنحراف اخلاقي ؟؟ ام مرض عضوي؟ لربما ثقافة سلبية مكتسبة ولها جذور وما قوم لوط الا دليل ؟ كثيرة هي التساؤلات والطرح بهذا الموضوع دون وضع عقوبة او رادع . نحن هنا لا نتحدث عن أرقام معدودة فقد أخذت اعداده تثير الغرابة والدهشة للتزايد الملحوظ والملموس على أرض الواقع حتى اصبحت هناك مناطق تعرف بهذه الحالة البتاويين مثالاً بسيطاً كما تعد بؤرة وملجأ أمن لكل ما يصيب المجتمع ويؤدي الى فقدان تماسكهُ بقصد التجارة بها وانحلال المجتمع وضياع تاريخه ذي الطابع المحافظ.

موقف لا يعيد الطمأنينة وسط كل من يهتم او متخوف من نتيجة الاضرار التي قد تخلفهُ هذه المأساة والمصيبة الكبرى من دون رادع أو وضع عقاب لاصحاب هذا الفعل الشنيع سوى النظرة الدونية التي يراهم المجتمع بها.

فالذي يرجع الى قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969م لم يجد نصا لمادة قانونية تنص على معاقبة المعروفين بالأبنة او الشذوذ الجنسي نستنتج هنا طامة كبرى وهي التغاضي عنها اي اعطى لها الشرعية بالأستمرار شرط القبول متغاضين عن ما يمر به العراق من تحديات أمنية وسياسية وعدم استقراره ليتسنى الألتفات لهذه الحالة او الظاهرة التي أخذت مأخذاً لا تحمد عقباه وكأن ايام الحيف والجور التي حلت بالعراق لا يطيب لها المفارقة.

أسباب الابنة

1.عدم اخذ الحيطة والحذر لما قد يهدد المجتمع بقصد تفكيكه

2.السماح لهم بالتواجد من دون مواجهه ولو التصدي لها فالقانون لا يعاقب اصحاب هذا الفعل مادام هناك قبول.

3.الاعلام الذي قد يؤدي دوراً مؤثرا من خلال التوعية التي تسهم في تنقية المجتمع .

4.الدخل المادي الذي اجبر ضعاف النفوس على ان تعده مهنة تمتهن مقابل اموال.

5.ضعف المستوى التعليمي والثقافي وعدم أدراك الاثار المترتبة على هذا الفعل

اما الوقاية فتتمثل في ما يأتي:

1.وضع عقوبة رادعة لأصحاب هذا الفعل من خلال وضع لجان امنية متخصصة مهمتها الكشف عنها ومعرفة اماكن خلاياها.

2.التوعية فـ المدارس والجامعات لتغييب الفرصة على من يحاول استغلالها داخل اجيال المستقبل .

3.تقبل اصحاب هذا الفعل الدنيء بعد تهيأتهم نفسياً فالمجتمع لاعادة الثقة الى انفسهم للتعايش كأناس طبيعي التصرف لا يعيبهم شيء .

4.المتابعة والتماسك الأسري والارشاد للطريق الصحيح وهذا يعتمد على عماد العائلة وتماسكها الام والاب

يقول الدكتور علي الوردي في كتاب (وعاظ السلاطين صفحة 9) ان الانحراف الجنسي يزداد بين الناس كلما اشتدت عندهم عادة الحجاب والفصل بين الجنسين حتى سخروا منهُ وكان دليلهم في ذلك ان الانحراف موجود في جميع البلاد الشرقية والغربية وقد ذكر الوردي انه قال بأن الانحراف الجنسي ليس معدوما في البلاد لا حجاب فيها وانما قال نسبة تقل في تلك البلاد.

ان الانحراف الجنسي لا يمكن التخلص منه في اي مجتمع مهما كان يقول الاستاذ هافلوك المختص بالابحاث الجنسية ان هناك اثنين من الناس مصابون بالانحراف الجنسي .

الاول : طبيعة لا أكتساباً وسبب ذلك راجع لوجود نقص في تكوينهم البيولوجي فهم ميالون الى الانحراف الجنسي من تلقاء أنفسهم .

الثاني : الانحراف الجنسي نتيجة الظروف الاجتماعية

لذلك على المختصين او هم في مراكز المسؤلية عليهم اخذ الموضوع بجدية تامة للبحث والتحقيق في مسبب هذه الظاهرة وايجاد حلول من خلال لجان تشكل من رجال دين والمختصين بالطب النفسي لغرض دراسة وضع هذا المصاب من جميع الظروف الدينية والاجتماعية والاقتصادية

يتحتم عليهم اتخاذ كافة الاجراءات الاحترازية قبل فوات الاوان من خلال احتواء هذه الحالة بالطرق التي تجابه أنتشاره ليكون مجتمعاً خالياً من الامراض والحالات التي قد تحل به فالتمني حق مشروع للنفس والعسى موجودة في قاموس اللغة العربية .. وقد اعتبرهم الله سبحانه أصحاب فاحشة وجاء في وصفهم

(بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُسْرِفُونَ) الاعراف – 81

وفي آية أخرى (بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ) الشعراء – 166.

بطبيعة الاشياء لكل شيء سلبي زوال الا هذه الظاهرة السلبية التي استمرت الى الان ولربما أخذت بالتزايد مع توفير اساليب وشروط لقبول الشخص المصاب اي هناك مغريات مادية تعطى له مقابل هذا الفعل.